

عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر^(١) .
 وروى المؤمل هذا الحديث عن شعبة فقال شعبة :
 « وددت أن عبد الله بن دينار أذن لي حتى كنت أقوم إليه
 فأقبل رأسه » .

اعلم أن الترمذي قسم - في كتابه هذا - الحديث إلى صحيح ،
 وحسن ، وغريب . وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث
 واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرّد أحدها في
 بعض الأحاديث .

○ بدء ابتكار هذا التقسيم ○

وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى هذا التفرد بهذا
 التقسيم^(٢) ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة .
 وقد سبقه البخاري إلى ذلك ، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب
 العلل^(٣) أنه قال [ظ - ١٥٢] في حديث البحر : « هو الطهورُ

(١) قوله « هكذا » إلى هنا سقط من ظ . وسقط « عن عبد الله بن دينار » من ب .

(٢) منهم ابن تيمية علي ما نقل عنه القاسمي في كتابه « قواعد التحديث » ص ١٠٣
 ونجيب عنه بأنه لعله أراد أن الترمذي أول من قسم الحديث هذا التقسيم الثلاثي
 في التأليف ، لأنه لم يصنف قبل الترمذي كتاب قسّم أحاديثه هذه القسمة
 التي أجملها الحافظ ابن رجب .

(٣) « فيما ذكره عنه في كتاب العلل » ظ وب .

ماؤه « : « هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »^(١) ، وأنه قال في أحاديث كثيرة : « هذا حديثٌ حسنٌ » .

وكذلك ذكره ابنُ أبي حاتمٍ عن أبيه أنه قال في حديثِ إبراهيم بن أبي شيبانٍ عن يونس بن ميسرة بن حلبس^(٢) عن أبي إدريس عن عبد الله بن حوالة عن النبي ﷺ : « تُستجندونَ أجناداً . . » الحديث^(٣) . قال : « هو صحيحٌ حسنٌ غريبٌ » .

وقد كان أحمدٌ وغيره يقولونَ : « حديثٌ حسنٌ »^(٤) .

(١) أخرجه الأربعةُ : أبو داود ج ١ ص ٢١ والترمذي وقال : حسنٌ صحيحٌ ج ١ ص ١٠١ ، والنسائي ج ١ ص ١٧٦ وابن ماجه ج ١ ص ١٣٦ .

انظر شرح الحديث والإحالة لمراجعته وبيان طرقه في كتابنا « إعلام الأنام شرح بلوغ المرام » ٣٨/١ وفيه النقل عن البخاري أنه قال : « حديثٌ صحيحٌ » ولينظر قول البخاري في الحديث « حسنٌ صحيحٌ » لعله في أصل « العلل الكبير » الذي رتبهُ أبو طالب القاضي .

(٢) بمهملتين في طرفيه وموحدة ، وزن جعفر ، وفي ب « حليس » وهو تصحيف .

(٣) الحديثُ في فضل سُكنى الشامٍ أخرجه بمعناه أبو داود في أول الجهاد ، ج ٣ ص ٤ ، وأحمد في « المسند » ج ٤ ص ١١٠ ، وج ٥ ص ٣٣ و ٢٨٨ من طرقٍ غير طريق أبي إدريس الذي ذكره الشارح . ووقع في ظ وب « ستجندون . . » .

(٤) وقال الترمذي في حديثِ المستحاضة الذي سبقت الإشارةُ إليه ص ٣٢٩ قال : « وسألتُ محمداً عن هذا الحديثِ فقال : هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، هكذا قال أحمدُ بن حنبلٍ : هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » انتهى .

والأمثلةُ لقولِ المتقدمين قبلَ الترمذي : « حسنٌ » و « حسنٌ صحيحٌ » ، ونحو ذلك كثيرةٌ .

وكانوا يستعملونَ التقسيمَ الثنائيَّ « صحيحٌ » ، « ضعيفٌ » كما يشيرُ إليه كلامُ الحافظِ الآتي .

وأكثرُ ما كانَ الأئمةُ المتقدمونَ يقولونَ في الحديثِ : إنه صحيحٌ أو ضعيفٌ . ويقولونَ : منكرٌ ، وموضوعٌ ، وباطلٌ .
 وكانَ الإمامُ أحمدُ يحتجُّ بالحديثِ الضعيفِ الذي لم يردْ خلافُه ،
 ومرادهُ بالضعيفِ ^(١) قريبٌ من مرادِ الترمذيِّ بالحسنِ ^(٢) .
 وقد فسَّرَ الترمذيُّ ههنا مرادهُ بالحسنِ ، وفسَّرَ مرادهُ بالغريبِ ،
 ولم يفسِّرَ معنىَ الصحيحِ .
 ونحنُ نذكرُ ما قيلَ في معنىَ الصحيحِ أولاً ، ثم نشرحُ ما ذكره
 الترمذيُّ في معنىَ الحسنِ ، والغريبِ ، إن شاء الله تعالى .

* * *

وأوَّلُ من عرفناهُ استعملَ هذا التقسيمَ الثلاثيَّ واصطلاحاتِهِ التي استعملها
 الترمذيُّ هو عليُّ بنُ المدينيِّ ، قال الحافظُ ابن حجر في « نكته عليُّ ابن
 الصَّلاح » :

« قد أكثرَ عليُّ بن المديني من وَصْفِ الأحاديثِ بالصَّحَّةِ والحُسْنِ في مسندهِ
 وفي عِلَلِهِ ، وكانَ الإمامُ السابقَ لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذَ البخاريُّ
 ويعقوبُ بن شيبَةَ وغيرُ واحد ، وعن البخاريِّ أخذَ الترمذيُّ » « قوتُ
 المغتذي » للسيوطي ج ١ ص ٨ .

وبهذا نعرفُ شيئاً من أثر الترمذيِّ في تقدُّمِ علومِ الحديثِ ودِقَّةِ تقسيمه ،
 حتى أصبحَ تقسيمُه أصلاً يبنى عليه علماءُ أصولِ الحديثِ دراسةَ أنواعِ الحديثِ
 من حيثُ القبولُ أو الرد .

(١) قوله « بالضعيف » ليس في ب .

(٢) قولُ الحافظِ ابن رجب هذا خلافُ ظاهرِ اصطلاحِ المحدثين . وقد حققنا
 المسألة في كتابنا « منهج النقد » ص ٢٧٣ ، فارجع إليه لزاماً .

○ فضل في الصحيح من الحديث وما يتفرع على شروطه ○

أما الصحيح من الحديث :

وهو الحديث المحتج به ، فقد ذكر الشافعي رحمه الله شروطه بكلام جامع .

قال الربيع : قال الشافعي^(١) : « ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً^(٢) .

منها : أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به . عالماً بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ .

أو أن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمعه ولا يحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به^(٣) على المعنى وهو غير عالم بما يُحيل معناه لم يذر لعله يُحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه يُخاف فيه إحالة الحديث .

(١) في « الرسالة » ص ٣٧٠ - ٣٧٢ وهذا أقدم تعريف مدون يصلنا للحديث الصحيح ، وكان العلماء بنوا عليه تعريفهم للصحيح فاختصروه في عبارتهم المشهورة في الصحيح : « هو الحديث الذي أتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ولم يكن شاذاً ولا مُعلاً » فإنه يتناول ما فصله الشافعي كما سيوضحه الحافظ ابن رجب ، وتجد زيادة فائدة عليه في كتابنا « الإمام الترمذي » ص ١٦٠ وانظر ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) قوله « أموراً » سقط من ب .

(٣) « به » ليس في ظ وب .

حافظاً إن حَدَّثَ من حَفْظِهِ ، حافظاً لكتابِهِ إن حَدَّثَ من كتابِهِ .
إذا شَرِكَ أهلَ الحَفْظِ في الحديثِ وافقَ حديثَهُم .

بَرِيّاً من أن يكونَ مدلّساً يحدثُ عمن لقيَ ما لم يسمعَ منه أو يحدثُ عن النبيِّ ﷺ بما يحدثُ الثقاتُ خلافَهُ^(١) ، ويكونُ هكذا مَنْ فوقَهُ ممن حَدَّثَهُ حتى يُنتَهِيَ بالحديثِ موصولاً إلى النبيِّ ﷺ ، أو إلى من انتهيَ به إليه دونَهُ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ مُثَبِّتٌ [آ - ٧٥] لمن حَدَّثَهُ ، ومُثَبِّتٌ على مَنْ حَدَّثَ عنه .

قال^(٢) : « ومن كَثُرَ غلطُهُ من المحدثين ولم يكنْ له أصلُ كتابٍ صحيحٍ لم نَقبلْ حديثَهُ ، كما يكونُ مَنْ أَكثَرَ الغلطَ في الشهاداتِ لم نَقبلْ شهادتَهُ . »

قال^(٣) : « وأقبلُ الحديثَ حَدَّثني فلانٌ عن فلانٍ إذا لم يكنْ مُدَلِّساً ، وَمَنْ عَرَفناه دَلَّسَ مرَّةً فقد أبانَ لنا عورَتَهُ في روايتِهِ ، وليست تلكَ العورةُ بكذبٍ فيردُّ بها حديثُهُ ، ولا على النَّصِيحَةِ في الصِّدْقِ فنقبلُ منه ما قَبَلنا من أهلِ النَّصِيحَةِ في الصِّدْقِ ، فقلنا : لا نَقبلُ^(٤) مِنْ مُدَلِّسٍ حديثاً حتى يقولَ : حَدَّثني أو سمعتُ . »

فقد تَضَمَّنَ كلامُهُ رحمه اللهُ أنَّ الحديثَ لا يُحتَجُّ به حتى يجمعَ رواتهُ^(٥) من أولِهِم إلى آخرِهِم شروطاً :

(١) « بخلافه » ظ وب ، والمثبت موافق « للرسالة » .

(٢) في « الرسالة » ص ٣٨٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٧٣ ، و ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) « يُقبل » ب بصيغة المبني للمجهول ، وهكذا فيها العبارات السابقة .

(٥) « رواتهم » ب سهو قلم .